

بدعم من تزايد الإنفاق الاستهلاكي ونمو الائتمان الشخصي

«الوطني»: النشاط الاقتصادي الكويتي يواصل اكتساب الزخم في الربع الثاني من عام 2021

موافقة مجلس الأمة على موازنة 2021/2020 التوسعية وتحديات التمويل لا تزال قائمة مع غياب قانون للدين العام.

الوضع يعتبر أفضل مقارنة بالمستويات المسجلة منذ بداية العام، إذ ارتفعت مستويات الائتمان المقدم لقطاع الأعمال بنسبة 1.3% حتى الآن في عام 2021، وكان نمو الائتمان المقدم لقطاع النفط والغاز، والذي بلغ 6.7% على أساس سنوي في أبريل، هو الأعلى.

وفي ذات الوقت، سجل نمو الائتمان الشخصي أعلى مستوياته المسجلة في عدة سنوات وصوله إلى 9.5% على أساس سنوي في أبريل على خلفية تزايد الطلب المتزايد على القروض المسجلة (الإسكان)، وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يؤدي تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية المقترضين الكويتيين لمدة ستة أشهر، والذي دخل حيز التنفيذ في أبريل، إلى تعزيز نمو صافي الائتمان الشخصي، نظراً للملك من تأثير إبقاء تسجيل القروض لفترة أطول في ميزانيات البنوك.

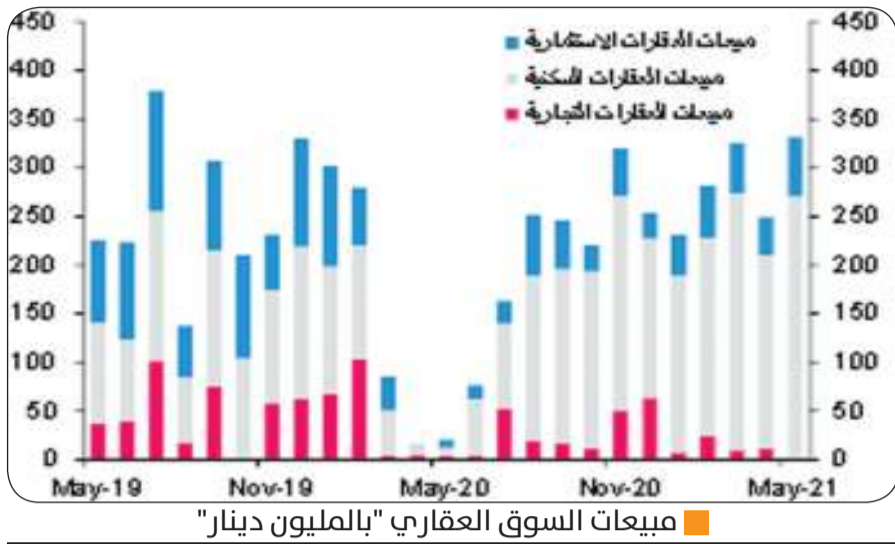
وقد يكون مشروع قانون الرهن العقاري وفقاً لإيجابيا للغاية بالنسبة للبنوك التجارية من حيث الفرص المتاحة للإقراض، إذ تشير التقديرات المتحفظة نحو مستند فقط إلى النظر نحو انجاز المعاملات المتراكمة في الوقت الحاضر والتي تصل إلى 95 ألف طلب إسكان باحتمال قيمة القرض عند مستوى 70 ألف دينار كويتي فقط، فقد يصل مستوى الطلب المسجل مستوي 200 مليار دينار كويتي.

بالإضافة إلى ذلك لا ينبغي أن يعتمد تمويل الميزانية على إصدار أدوات الدين والسحب من صندوق الأجيال القادمة بصفة حصرية، بل يجب أن توفر تلك التدابير جسراً نحو التحول إلى تطبيق إصلاحات أكثر استدامة لزيادة الإيرادات غير النفطية وتزويد النفقات على المدى المتوسط.

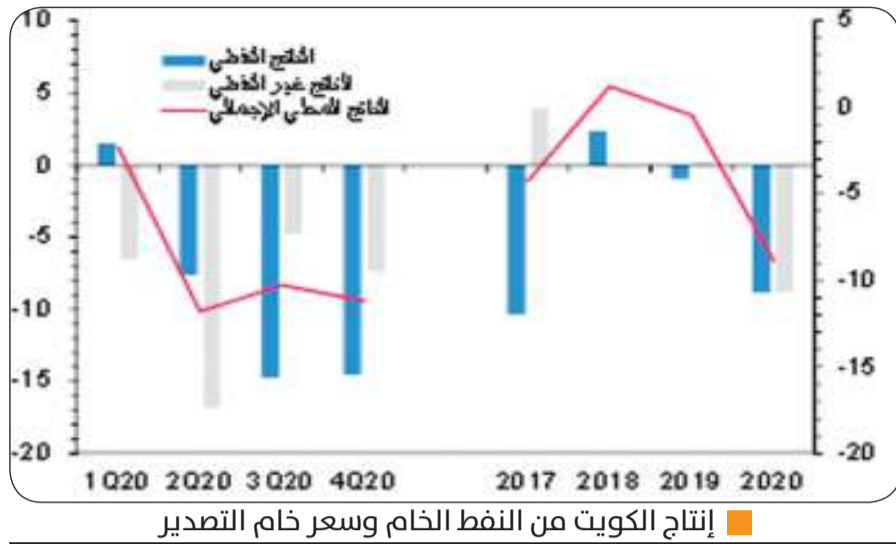
ارتفع الفائض الخارجي في الربع الرابع من عام 2020 مع تزايد إيرادات الاستثمار الجارية لميزان المدفوعات للربع الثاني على التوالي في الربع الرابع من عام 2020 وبقيت البيانات لشهرين السابقين في ظل اتساع الفائض إلى 3.5 مليار دينار كويتي (41.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 2.3 مليار دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2020 (الرسم البياني 9). وتعدى المكاسب بصفة رئيسية إلى النمو الكبير الذي شهدته إيرادات الاستثمار إلى 4.8 مليار دينار كويتي، بسبب تحسن أداء السوق المالية والتغيير المحتمل لاستراتيجية الاستثمار. وتراجع الفائض التجاري إلى 0.8 مليار دينار بعد ارتفاع واردات السلع التي فاقت واردات الصادرات.

وسجل الحساب المالي صافي تدفقات خارجية بقيمة 2.9 مليار دينار كويتي (مقابل 3.0 مليار دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2020)، وذلك على خلفية نمو الاستثمارات الخارجية لحفظة الأوراق المالية وأدوات الدين إلى 7.3 مليار دينار كويتي، مما يعكس معنويات التفاؤل تجاه آفاق نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن الودائع الحكومية في الخارج تراجعت بنحو 6.0 مليار دينار كويتي، وظلت الأصول الاحتياطية الدولية لدى البنك المركزي مستقرة نسبياً عند مستوى 14.7 مليار دينار كويتي (على الرغم من انخفاضها قليلاً منذ ذلك الحين)، أي بما يكفي لتغطية حوالي 13 شهراً من الواردات.

سجل الائتمان المحلي نموأ بنسبة 2.9% على أساس سنوي في أبريل، بارتفاع هامشي مقابل 2.8% في مارس، مدفوعاً بنمو تسهيلات القروض الشخصية (+7.7%) (الرسم البياني 10). من جهة أخرى، كان نمو الائتمان التجاري ضعيفاً، إذ بلغ 0.5%، مما يعكس إلى حد كبير التأثيرات الأساسية، إلا أن هذا



مبيعات السوق العقاري "بالمليارات دينار"



إنتاج الكويت من النفط الخام وسعر خام التصدير

وعلى المدى المتوسط، تسعى خطة العمل الحكومية التي تم الإعلان عنها مؤخراً للسنة المالية 2021/2022 إلى معالجة الاختلالات الحالية التي تعاني منها أوضاع المالية العامة. وتهدف السلطات إلى زيادة كفاءة النظم الضريبية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وزيادة العائدات الجمركية، هذا إلى جانب الحد من اعتماد الدولة على العائدات النفطية، كما تركز الخطة على الإصلاحات التشريعية الأخرى بما في ذلك أجور موظفي القطاع العام واستحداث قانون الدين العام الجديد وقانون الرهن العقاري، ووضعت الخطة تصوراً لعمليات السحب من صندوق الأجيال القادمة بمستويات محدودة إذا لم يتم إقرار قانون الدين العام الجديد أو إذا كانت أدوات الدين التي سيتم إصدارها غير كافية لسد عجز الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك لا ينبغي أن يعتمد تمويل الميزانية على إصدار أدوات الدين والسحب من صندوق الأجيال القادمة بصفة حصرية، بل يجب أن توفر تلك التدابير جسراً نحو التحول إلى تطبيق إصلاحات أكثر استدامة لزيادة الإيرادات غير النفطية وتزويد النفقات على المدى المتوسط.

ارتفع الفائض الخارجي في الربع الرابع من عام 2020 مع تزايد إيرادات الاستثمار الجارية لميزان المدفوعات للربع الثاني على التوالي في الربع الرابع من عام 2020 وبقيت البيانات لشهرين السابقين في ظل اتساع الفائض إلى 3.5 مليار دينار كويتي (41.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 2.3 مليار دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2020 (الرسم البياني 9). وتعدى المكاسب بصفة رئيسية إلى النمو الكبير الذي شهدته إيرادات الاستثمار إلى 4.8 مليار دينار كويتي، بسبب تحسن أداء السوق المالية والتغيير المحتمل لاستراتيجية الاستثمار. وتراجع الفائض التجاري إلى 0.8 مليار دينار بعد ارتفاع واردات السلع التي فاقت واردات الصادرات.

وسجل الحساب المالي صافي تدفقات خارجية بقيمة 2.9 مليار دينار كويتي (مقابل 3.0 مليار دينار كويتي في الربع الثالث من عام 2020)، وذلك على خلفية نمو الاستثمارات الخارجية لحفظة الأوراق المالية وأدوات الدين إلى 7.3 مليار دينار كويتي، مما يعكس معنويات التفاؤل تجاه آفاق نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن الودائع الحكومية في الخارج تراجعت بنحو 6.0 مليار دينار كويتي، وظلت الأصول الاحتياطية الدولية لدى البنك المركزي مستقرة نسبياً عند مستوى 14.7 مليار دينار كويتي (على الرغم من انخفاضها قليلاً منذ ذلك الحين)، أي بما يكفي لتغطية حوالي 13 شهراً من الواردات.

سجل الائتمان المحلي نموأ بنسبة 2.9% على أساس سنوي في أبريل، بارتفاع هامشي مقابل 2.8% في مارس، مدفوعاً بنمو تسهيلات القروض الشخصية (+7.7%) (الرسم البياني 10). من جهة أخرى، كان نمو الائتمان التجاري ضعيفاً، إذ بلغ 0.5%، مما يعكس إلى حد كبير التأثيرات الأساسية، إلا أن هذا

على المدى المتوسط، تسعى خطة العمل الحكومية التي تم الإعلان عنها مؤخراً للسنة المالية 2021/2022 إلى معالجة الاختلالات الحالية التي تعاني منها أوضاع المالية العامة. وتهدف السلطات إلى زيادة كفاءة النظم الضريبية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وزيادة العائدات الجمركية، هذا إلى جانب الحد من اعتماد الدولة على العائدات النفطية، كما تركز الخطة على الإصلاحات التشريعية الأخرى بما في ذلك أجور موظفي القطاع العام واستحداث قانون الدين العام الجديد وقانون الرهن العقاري، ووضعت الخطة تصوراً لعمليات السحب من صندوق الأجيال القادمة بمستويات محدودة إذا لم يتم إقرار قانون الدين العام الجديد أو إذا كانت أدوات الدين التي سيتم إصدارها غير كافية لسد عجز الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك لا ينبغي أن يعتمد تمويل الميزانية على إصدار أدوات الدين والسحب من صندوق الأجيال القادمة بصفة حصرية، بل يجب أن توفر تلك التدابير جسراً نحو التحول إلى تطبيق إصلاحات أكثر استدامة لزيادة الإيرادات غير النفطية وتزويد النفقات على المدى المتوسط.

ارتفع الفائض الخارجي في الربع الرابع من عام 2020 مع تزايد إيرادات الاستثمار الجارية لميزان المدفوعات للربع الثاني على التوالي في الربع الرابع من عام 2020 وبقيت البيانات لشهرين السابقين في ظل اتساع الفائض إلى 3.5 مليار دينار كويتي.

من عام 2020، واستمر هذا الاتجاه خلال شهري أبريل ومايو الماضيين، إذ وصلت قيمة المبيعات إلى 322 مليون دينار كويتي في مايو على الرغم من استمرار ضعف قطاعي التجارة والاستثمار. ولم تشهد تلك المستويات سوى انتعاشاً جزئياً فقط مقارنة بآداءي مستوياتها المسجلة في الربع الثاني من عام 2020 على خلفية تدهور أوضاع أنشطة الأعمال وسوق العمل بسبب الجائحة. وارتفعت مبيعات القطاع السكني مرونتها وقدرتها على الصمود، إذ وصلت إلى 268 مليون دينار كويتي في مايو وذلك بدعم من الطلب المكثف وتزايد العروض في العديد من المناطق الناشئة، كما تدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي المبيعات في شهر أبريل، على الرغم من كونه جيداً، إلا أنه تأثر على ذلك على الرغم من رمضان المبارك، والذي عادة ما يشهد تباطؤاً في النشاط العقاري.

وستتبعاً، تشير التوقعات إلى استمرار نشاط القطاع السكني قوياً على المدى القريب إلى المتوسط بدعم من الطلب القوي من قبل المواطنين. ومن المتوقع أن يساعد مشروع قانون الرهن العقاري الذي تم الإعلان عنه مؤخراً والذي ينتظر مصادقة البرلمان على زيادة الطلب. ووفقاً لسيرة القانون، يحق للمواطنين المتزوجين الحصول على قرض مدعوم من الحكومة من البنوك التجارية بدلاً من بنك الائتمان الكويتي التابع للدولة.

تسارع نشاط المشاريع، إذ ارتفعت قيمة المشاريع التي تم إنشاؤها حتى الآن في الربع الثاني من عام 2021 إلى 382 مليون دينار كويتي (مقابل 258 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2021)، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مجلة (MÉED) (الرسم البياني 6). وكان أكبر عقد تم إنشاؤه 230 مليون دينار كويتي، من نصيب مشروع الحفر والنقل والمعالجة التابع لبرنامج الإصلاح البيئي الكويتي. (271 مليون دينار كويتي). وتجر الإشارة إلى أن إنسان المشاريع لا يعني بالضرورة تنفيذها، وهي الخطوة التي غالباً ما تتأخر بسبب بعض الإجراءات وعملية الحصول على الموافقات التي تستغرق وقتاً طويلاً.

تزايد الإنفاق الاستهلاكي يظهر في الربع الثاني من عام 2021، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

تزايد الإنفاق الاستهلاكي يظهر في الربع الثاني من عام 2021، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

تزايد الإنفاق الاستهلاكي يظهر في الربع الثاني من عام 2021، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الفعلي بنحو 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

توقعات بوصول النمو غير النفطي إلى 3% هذا العام مع تزايد جهود برنامج اللقاحات في الكويت وارتفاع أسعار النفط

أوضح تقرير اقتصادي أصدره بنك الكويت الوطني، أن البيانات المتاحة تشير إلى أن الانتعاش التدريجي الذي شهده الاقتصاد الكويتي في الربع الأول من العام الحالي قد يمتد أيضاً للربع الثاني من العام الحالي، إذ انتعش الإنفاق الاستهلاكي، وبدأ النشاط التجاري في التحسن ببطء، كما اكتسب الائتمان الشخصي زخماً متزايداً، وتحسنت وتيرة أنشطة المشاريع تدريجياً. في حين ارتفعت معدلات التضخم أيضاً على خلفية الزيادة في أسعار المواد الغذائية والقيود المستمرة على سلاسل التوريد، وفي غضون ذلك، واصلت سوق الأسهم ارتفاعاتها بدعم من تحسن المعنويات تجاه نمو الاقتصاد الإقليمي والدولي وذلك في ظل تخفيف قيود التنقل وتوسع برامج اللقاحات.

ورغم ذلك تكشف أحدث المؤشرات الصادرة عن الحسابات القومية أن الاقتصاد الكويتي أمامه طريق طويل لاستعادة ما فقده العام الماضي جراء الجائحة. وينطبق ذلك أيضاً على أوضاع المالية العامة، والتي تأثرت بشدة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط العام الماضي والذي تسبب في شح سيولة صندوق الاحتياطي العام. وعلى الرغم من أن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط وتخطيها أكثر من 70 دولاراً للبرميل ستساعد في تخفيف بعض الضغوط إلى حد كبير، إلا أن ارتفاع معدلات الإنفاق تعني أن الميزانية ستظل في حالة عجز ما لم تستمر أسعار النفط في الارتفاع (بشكل معتدل) في حين سيظل تمويل العجز من أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي ما لم يتم إقرار قانون الدين العام الجديد. وكان مشروع قانون الرهن العقاري ومبادرات الاستثمار المالية من ضمن أبرز الركائز الرئيسية لخارطة طريق الإصلاح الاقتصادي التي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً. إلا أن هناك بعض التحديات الرئيسية التي تواجه تعافي الاقتصاد على المدى القريب والتي تتمثل في عودة ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا مؤخراً على الرغم من توسيع نطاق جهود برنامج اللقاحات في الكويت (ما يقدر بنحو 3 مليون جرعة حتى أواخر يونيو) مما يساهم في تعزيز التفاؤل بأن الضغوط الناجمة عن الجائحة ستراجع بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام 2021 (الرسم البياني 1).

تراجع حاد للناتج المحلي في 2020 بسبب الجائحة كان التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي واضحاً خلال العام الماضي وانعكس ذلك على بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي نشرت مؤخراً الإدارة المركزية للإحصاء. وتراجع الناتج المحلي بنسبة 8.9% في عام 2020 (-11.2%) على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020، متعكساً بذلك للعام الثاني من التوالي (-0.6% في عام 2019) والذي يعد الأكثر حدة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009 (الرسم البياني 2). وصاب التراجع كل من القطاعين النفطي وغير النفطي للذآن سجلاً انخفاضاً بنسبة 8.8% في عام 2020. كما تراجع إنتاج النفط على خلفية التزام الكويت باتفاقية الأوبك وحلفائها لتقليص حصص

إنتاج - في إطار استجابة المجموعة للانخفاض القياسي في الطلب على النفط وتراجع الأسعار الناجم عن تفشي الجائحة في أبريل 2020. وشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (-8.8%) في عام 2020، -7.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020) أشد معدلات الانكماش ضمن سلسلة البيانات السنوية المتاحة، إذ عاد الإنتاج إلى المستويات التي شهدناها لأخر مرة في عام 2014. أما على صعيد "الخدمات الأخرى" (-7.6%) في عام 2020 والتي تشمل العقار والتصنيع (-32.6%) والتجارة (-12.1%) والاتصالات (-6.8%) فقد تضررت بشدة. إلا أن قطاع البناء والتشييد كان الأسوأ، إذ تراجع بنسبة 43.2% نظراً لتراجع العديد من المشاريع. وفي المقابل، تحسنت أنشطة الإدارة العامة والدفاع والتعليم والرعاية الصحية والعمل الاجتماعي. وتشير التوقعات المستقبلية إلى أنه في ظل تكثيف جهود اللقاحات ورفع القيود المفروضة على التنقل، من المتوقع أن يستفيد النشاط التجاري من الطلب الاستهلاكي المكثف. كما قد يساهم الموقف المالي التوسعي للحكومة، وفقاً للميزانية التي وضعتها للفترة المالية 2021/2022، في تعزيز أداء النشاط الاقتصادي. هذا إلى جانب الدعم المالي سيوفره تجاوز أسعار النفط لمستوى 70 دولاراً للبرميل. وتعتبر التوقعات إلى تحسن معدل النمو غير النفطي ليصل إلى 3.0% في عام 2021، مما يساهم في تعزيز معدل النمو الكلي إلى 0.5% من جهة أخرى، قد يتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بمسئويات أقل من التقديرات السابقة (-1.6%) إذا أقرت الأوبك زيادة الإنتاج ورفضت الكويت من إنتاجها أكثر من (2.40 مليون برميل يومياً في المتوسط).

أسعار النفط تصل إلى أعلى مستوى في عامين، والأوبك وحلفائها قد تخفف من قيود الإنتاج تجاوزت أسعار النفط في يونيو الجاري أعلى مستوى منذ أكثر من عامين، إذ اهتت الأسواق على تزايد انتعاش الطلب العالمي على النفط بينما تواصل الأوبك وحلفائها خلال قبضتها على السوق من خلال تقييد إمدادات النفط. وتجاوز سعر مزيج خام برنت مستوى 70 دولار للبرميل (بمبلغ 72.7 دولاراً للبرميل +14.4%) على أساس ربع سنوي منذ بداية الربع الحالي). ووصل سعر خام التصدير الكويتي، وهو مزيج الخام المحلي، في آخر جلسات التداول إلى 72.4 دولاراً للبرميل (+13.3% منذ بداية الربع الحالي) ووصل في المتوسط إلى 71.3 دولاراً للبرميل منذ بداية يونيو حتى الآن (الرسم البياني 3). وفي ظل اتجاه مخاطر الأسعار على المدى القريب نحو الارتفاع، تتعرض الأوبك وحلفائها لضغوط تجاه زيادة الإنتاج لمنع ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

وبالنسبة للكويت، والتي أبت على مستوى إنتاجها بما يتماشى مع حصص الإنتاج التي أقرتها الأوبك وحلفائها والتي تضمنت ذلك الحد، فقد قامت بزيادة معدل الإنتاج بمقدار 28

ارتفاع التضخم نتيجة لقيود سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الغذائية

الف برميل يومياً ليصل إلى 2.355 مليون برميل يومياً في مايو الماضي (بمعدل امتثال بنسبة 107%)، ومن المقرر أن يرتفع الإنتاج بمقدار 28 ألف برميل يومياً إلى 2.387 مليون برميل يومياً في يونيو الجاري وأن يرتفع مجدداً بمقدار 38 ألف برميل يومياً إلى 2.425 مليون برميل يومياً في يوليو المقبل.

وإذا توصلت الأوبك وحلفائها إلى اتفاق في الأشهر القليلة المقبلة يتم بمقتضاه تسريع وتيرة خطط تخفيف خفض الإنتاج، وهو الأمر الذي نتوقع أن يتم طرحه على طاولة النقاش، فمن المقرر أن تستفيد الكويت حينئذ من العائدات النفطية الإضافية التي ستنتج عن ذلك. وفي غضون ذلك قمنا أيضاً بتعديل تقديراتنا لارتفاع أسعار النفط (مزيج خام برنت) لعام 2021 (في المتوسط) من 62 دولاراً للبرميل إلى 65 دولاراً للبرميل في ضوء الاستقرار الذي شهدته الأسعار مؤخراً. ارتفاع معدلات التضخم مع تزايد ضغوط التكلفة ونمو أسعار المواد الغذائية

تباطأت وتيرة نمو مؤشر أسعار المستهلكين هامشيًا إلى 3.1% على أساس سنوي في أبريل الماضي (مقابل 3.2% في مارس) وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها معدل التضخم الكلي منذ سبتمبر الماضي (الرسم البياني 4). وكان ذلك مدفوعاً بتباطؤ وتيرة التضخم في قطاعات الملابس والسلع المنزلية والاتصالات، والتي ظلت مع ذلك في حدود 4-6% وسط تزايد ضغوط التكلفة التي تواجهها الشركات (بما في ذلك الضغوط الناجمة عن سلاسل التوريد) أيضاً.

يعزى للانتعاش القوي للإنتاج الاستهلاكي بعد الجائحة (برجاء النظر أدناه). ويعتبر التضخم الخاص بقطاع الأغذية والمشروبات هو الأعلى (+10.8%) ضمن كافة القطاعات الفرعية. مؤشر أسعار المستهلكين مما يعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية خلال العام الماضي. في المقابل، ظلت خدمات الإسكان ثابتة تقريباً ولم تطرأ أية تغييرات على معدلات الإيجار على مدى عامين. وتراجع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثنى المواد الغذائية والسكن، هامشياً إلى 2.7% في أبريل الماضي مقابل 2.9% في مارس. ويواصل التضخم مساره للوصول إلى 2.5% في المتوسط لعام 2021 ككل، مقابل 2.1% في العام الماضي.

عودة النشاط العقاري إلى مستويات ما قبل الجائحة انتعش نشاط قطاع العقار إلى مستويات ما قبل الجائحة، إذ ارتفع متوسط المبيعات الشهرية بنسبة 26% على أساس سنوي إلى 280 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2021 (الرسم البياني 5). بالمقارنة مع أدنى المستويات المسجلة تاريخياً في الربع الثاني